«تشجيع الشركات لتصبح شركات مساهمة مغفلة عامة» أصبح قانوناً

ياغي: التحول إلى مساهمة مغفلة يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وهو إحدى قنوات الاستثمار المتاحة أمام المواطنين

تعفى الشركات عند التحول من فروقات وضرائب ورسوم إعادة التقييم

• لا يحق للجمارك الرجوع للذين أجروا إعادة تقييم بغرض الاستيراد بقيم منخفضة أو مخفضة

• ينطبق القانون على المصارف و شركات الصرافة وعلى شركات التأمين بعد الحصول على الموافقات

الوطن

أقر مجلس الشعب في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية التاسعة للدور التشريعي الثالث المنعقدة أمس مشروع القانون المتضمن «تشجيع الشركات لتصبح شركات مساهمة مغفلة عامة»، وأصبح قانوناً.

وأشار وزير المالية الدكتور كنان ياغي إلى أهمية تحول الشركات إلى مساهمة مغفلة عامة، نظراً لدورها في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر إحدى قنوات الاستثمار المتاحة أمام المواطنين من خلال شراء أسهمها وتداولها في سوق الأوراق المالية، إضافة إلى تميزها بالالتزام بقواعد حوكمة دقيقة تؤمن إدارة فعالة لأصولها ورقابة دقيقة على عملياتها وشفافية عالية في بياناتها المالية.

وحسب القانون تستفيد الشركات عند إعادة التقييم لغاية التحول أو الاندماج لتصبح شركة مساهمة مغفلة عامة من مزايا عدة، منها الإعفاء من الفروقات الناجمة عن إعادة التقييم من الضريبة المقررة، ومن أي ضرائب أو رسوم أخرى ترتبط بإعادة التقييم، ويحق للشركاء التنازل كلياً أو جزئياً عن الحصص بين بعضهم البعض أو إلى أصولهم أو فروعهم أو أزواجهم، ويعفى هذا التنازل من كل الضرائب والرسوم المترتبة عليه.

وفي حال إلغاء أو إخفاق عملية التحول أو الاندماج يعاد وضع الشركة وفقاً للقانون إلى ما كان عليه قبل البدء بعملية إعادة التقييم، وتلغى هذه العملية، كما تستفيد الشركة المساهمة المغفلة من الإعفاء من الضرائب والرسوم المترتبة على إتمام عملية التحول أو الاندماج بما في ذلك رسوم نقل وتسجيل الملكية للموجودات الثابتة والمنقولة والحقوق المعنوية بأنواعها كافة.

وتصدر هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حسب القانون الموافقات والقرارات المتعلقة بطلبات اعتماد أسهم الشركات الناتجة عن التحول أو الاندماج، وإجراءات إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية، ويتطلب هذا التحول أو الاندماج موافقة الهيئة على الطلب وعلى اعتماد الأسهم الجديدة للشركة، وعلى إجراءات الإصدار والطرح على الاكتتاب العام للشركات المساهمة المغفلة.

وتطبق أحكام هذا القانون على الشركات العاملة في مجال المصارف والصرافة بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف، وعلى شركات التأمين بعد الحصول على موافقة هيئة الإشراف على التأمين، ولا يحق لمديرية الجمارك العامة الرجوع إلى المكلفين الذين أجروا عمليات إعادة التقييم بغرض الاستيراد بقيم منخفضة أو مخفضة.

في حديث خاص لـ«الوطن»

وزير الصناعة: تشكيل «مجلس أعلى» وسنعيد الصناعة إلى ما كانت عليه

دمج بعض شركات الوزارة ومؤسساتها بناء على دراسة لواقع الشركات

هناء غانم

كشف وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار في حديثه لـ«الوطن» عن العديد من الأمور التي يتم العمل عليها في وزارة الصناعة مؤكداً إدراك الحكومة لأهمية القطاع الصناعي ومساهمته في زيادة حجم الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أنه يتم العمل حالياً على استثمار جميع الطاقات الإنتاجية في الشركات العامة الصناعية والاهتمام بالجودة والميزات التنافسية في منتجات القطاع العام والاستفادة من الخبرات المتوافرة فيها لتحقيق أفضل ربحية اقتصادية ممكنة، والأهم أن هناك دراسة تم العمل عليها لدمج بعض الشركات والمؤسسات في الوزارة معتبراً أن هذا الإجراء سوف يساهم في النهوض بالصناعة الوطنية بكل قطاعاته وجاء ذلك بناء على دراسة لواقع الشركات والمؤسسات الصناعية التابعة للوزارة سواء من حيث الأضرار التي تعرضت لها أم إعادة تأهيل الشركات المتضررة وحتى إعادة النظر ببعض الصناعات التي يقوم بها القطاع العام.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تم الاطلاع على عمل وزارات الصناعة في الدول المجاورة والصديقة، وتتطلع الوزارة إلى أن يكون عنوان المرحلة المقبلة الأساسي هو نهج اقتصادي صناعي أكثر قدرة على صناعة الفرص وتطويرها، وأكثر انسجاماً مع متطلبات الاعتماد على الذات في ظل اقتصاد صناعي وطني تنافسي مبني على شراكة مؤسسية حقيقية مع القطاع الخاص.

وبين جوخدار أن عملية دمج الشركات والمؤسسات لن تنطبق بالتأكيد على جميع مؤسسات الوزارة لأنه من غير الممكن مثلاً دمج مؤسسة التبغ مع أي مؤسسة أو حتى المؤسسة العامة للأسمنت، مبيناً أن عملية الدمج ستكون مبينة ضرورة الاشتباك الإيجابي وتعزيز فرصها في المنافسة، واليوم يتم العمل لإطلاق الطاقات وتطوير الإستراتيجية ليتمكن القطاع الصناعي بأن يكون عنوان سورية في الخارج، وستكون الأولوية لتنشيط قطاع الصناعات الغذائية الزراعية من خلال تعزيز قدرات المراكز الفنية الداعمة لهذه الصناعات مثل صناعة القطن والنسيج ومعامل الكونسروة والألبان والأجبان وغيرها.

وحول خريطة تحديث وزارة الصناعة والقطاع العام، أكد أن هناك مشروع يتم العمل عليه بالتعاون مع الحكومة واللجنة الاقتصادية لتشكيل «المجلس الأعلى للصناعة» على غرار المجالس الأخرى لما له من دور في تحديد منهجية عمل الوزارة وتطوير البيئة التمكينية للقطاع الصناعي بقطاعيه العام والخاص.

واعتبر جوخدار أن الصناعة الوطنية شهدت تطوراً كبيراً، وحققت اسماً وفرضت نفسها بقوة في الأسواق العالمية. وسنعيدها إلى ما كانت عليه، وخاصة أنه لدينا منتجات وطنية نفخر بها وقادرة على المنافسة عالمياً، ومهمتنا مضاعفة هذه الإنجازات وتعزيز القيمة الصناعية المحلية وبناء منظومة صادرات تعزز تنافسية المنتج الوطني عالمياً وفتح أسواق جديدة بالاعتماد على جودة المنتج السوري وأسعاره المعقولة.

خطة قروض متضرري الزلزال جاهزة

العربيد لـ«الوطن»: المصرف متوقف عن منح القروض حتى الأسبوع القادم

مستحقو قروض الزلزال بإمكانهم التقدم إلى أي مصرف

نوار هيفا

اشتكى عدد من المتقدمين للحصول على قروض شخصية من بعض فروع المصارف التابعة لمصرف التسليف الشعبي من تأخير تجاوزت مدته الشهر، وذلك رغم استكمال كل الشروط المطلوبة منهم.

«الوطن» تواصلت مع مدير مصرف التسليف الشعبي الدكتور نضال العربيد الذي بين أن التأخير حصل فقط في القروض التي تعتمد على بوليصة التأمين، موضحاً أن سبب التأخير يعود لتغير في العمولات الخاصة بالنسبة لهذا النوع من القروض، بالنسبة لرسوم الطابع على بوليصة التأمين باعتبارها عقداً، وهي حكماً بحاجة لتغيير بالبرامج التقنية وطرق الإدخال.

وأكد العربيد أن المصرف حالياً متوقف عن تسليم القروض حتى بداية الأسبوع القادم بعد الانتهاء من تحديث البرامج وإدخال التغيير اللازم على نظام القروض، مبيناً أنه تم قبول كل أوراق المتقدمين، وسيتم تسليم القروض لأصحابها وفق نظام الدور.

وبالنسبة لقروض الطاقة المتجددة أشار العربيد إلى أن التقديم على هذه القروض يكون عبر الصندوق الوطني للطاقة المتجددة، ويتم إرسال الطلبات لفروع المصرف لتتم دراستها من ناحية استيفاء الشروط الفنية ليتم صرفها لمستحقيها.

أما عن قروض متضرري الزلزال فقد أوضح العربيد أن المصرف بدأ بتطبيق التعليمات التنفيذية الخاصة بهذه القروض، وبانتظار أن تنهي بقية المصارف عملها ليتم البدء بالتسليم، لأن قروض متضرري الزلزال تخص المصارف كلها، وتم الاتفاق على آلية موحدة للعمل وسيتم الإعلان عنها قريباً حال الانتهاء منها، وعن سيولة مصرف التسليف وقدرته على استيعاب قروض متضرري الزلزال ضمن فروعه وخاصة في المناطق المتضررة، أكد العربيد أن مستحق القرض يمكنه التقدم إلى أي مصرف من المصارف، بالتالي سيكون حجم تسليم هذه القروض وفق سيولة كل مصرف وإمكانيته، علماً أنه تم التشبيك بين جميع المصارف العامة وفق السيولات القابلة للتوظيف وتم الاتفاق على التعاون بين المصارف في حال نقص السيولة، لافتاً إلى أن كل مصرف يستطيع طلب اعتمادات جديدة عند الضرورة.

عام على تجربة التأمين الزراعي

٢٠ ألف بيت بلاستيكي وسقف التعويض ٥ ملايين ليرة

ملحم لـ«الوطن»: قيم تعويضات البيوت المحمية تجاوزت مليار ليرة تم سداد ٥٠ بالمئة منها

عبد الهادي شباط

بعد نحو عام على موافقة رئاسة مجلس الوزراء على إطلاق مشروع التأمين الزراعي من خلال التأمين الإلزامي على الزراعات المحمية بهدف تغطية الخسائر الكلية أو الجزئية التي تتعرض لها بما فيها تكاليف إنشاء البيت البلاستيكي والمزروعات داخله وتعويض الضرر الناتج عن البرد والصقيع والعواصف والزوابع والزلازل والبراكين والانهيارات الأرضية والفيضانات والتنين البحري.

مدير عام المؤسسة السورية للتأمين أحمد ملحم بين لـ«الوطن» أن إجمالي البيوت المحمية التي تم التأمين عليها من المزارعين تجاوز ٣٠ ألف بيت بلاستيكي منذ بدء تنفيذ المشروع في شهر آب من العام الماضي ٢٠٢٢ وأن عدد الحوادث التي تعرضت لها البيوت المؤمن عليها بلغ نحو ٣٠٠ حادث أو ملف (يشمل عدة بيوت) حيث تجاوز عدد البيوت التي تضررت بشكل كلي أو جزئي ١٠٩٠ بيتاً، متوقعاً أن تتجاوز قيم الأضرار والتعويضات المستحقة لها وفق بوالص التأمين الزراعي أكثر من ١,٢ مليار ليرة.

وأكد ملحم أنه تم صرف تعويضات لما يقارب ٥٠ بالمئة لإجمالي الأضرار التي طالت البيوت المحمية بما يعادل ٧٠٠ مليون ليرة، وقد ارتفعت خلال الأسابيع الماضية وتيرة صرف التعويضات بمتوسط يومي بين ٥٠ – ١٠٠ مليون ليرة. موضحاً أن صرف التعويضات يعتمد على تقارير اللجان المكانية والصور والثبوتيات التي يتم تقديمها حول الضرر وأن تعويضات بعض الأضرار تأخر صرفها بسبب عدم استكمال بعض اللجان المكانية لإنجاز تقاريرها أو الثبوتيات المتعلقة بالضرر، ويجري حالياً تقييم لكل الإجراءات وآليات العمل التي تم تنفيذها منذ بدء تنفيذ مشروع التأمين الزراعي وتصميم هذا المنتج والبوالص الخاصة به وهناك العديد من الملاحظات التي تم بحثها من خلال اللجنة المختصة التي تشتمل على ممثلين من هيئة الإشراف على التأمين والمؤسسة والمصرف الزراعي ووزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين، ومراجعة العديد من الإجراءات ومنها أنه تم بحث أن يكون هناك ممثل من المؤسسة السورية للتأمين في اللجان المكانية الباحثة والدارسة والموفقة للضرر لكن ذلك ما زال قيد البحث والنقاش وفي حال تم التوافق عليه يتم رفع مقترح بهذا الخصوص.

وعن التوسع في التأمين على محاصيل زراعية جديدة، بين ملحم أن ذلك يتم بحثه على مستوى المؤسسة والهيئة وحالياً يتم تقييم تجربة التأمين على البيوت المحمية خاصة التي تُزرع فيها الخضار وأن أي توسع في إدراج منتجات زراعية جديدة سيكون بناء على دراسات تستند للعديد من المعايير، مبيناً أن المحصول المرشح في حال التوسع بالتأمين الزراعي سيكون محصول البطاطا.

وأوضح ملحم أن قيمة التحمل للمزارع وفق بوليصة التأمين الزراعي الحالية لا تتجاوز ٣٠ بالمئة من قيمة الضرر في حين تتحمل المؤسسة والخزينة العامة باقي الضرر، مقدراً أن قيم معظم الأضرار الجزئية التي طالت البيوت المحمية كانت بين ١,٥ – ٢,٥ مليون ليرة في حين تصل قيمة الضرر أو (التعويض المستحق) في حال كان الضرر كلياً ٥ ملايين ليرة وهو سقف التعويض للبيت المحمي في بوليصة التأمين الزراعي.

ويعد التأمين الزراعي أحد أنواع وثائق التأمين التي تهتم بنقل المخاطر من المزارع إلى شركة التأمين مقابل قسط محدد وذلك لتعويض أضرار المحاصيل الزراعية الناتجة عن العوامل الطبيعية وغيرها مثل الصقيع والحرائق والفيضانات والآفات، ويدخل ضمن مفهوم التأمين الزراعي تأمين الثروة الحيوانية وتأمين المواشي والنحل ومزارع الأسماك.. إضافة لأهمية مشروع التأمين الزراعي على الزراعات المحمية كمشروع رائد وذي أهمية كبيرة في استمرار الإنتاج الزراعي لكونه يعوض الفلاحين عن أي خسارة في حال وقوع أي ضرر محتمل على المحصول الزراعي وعلى البيت البلاستيكي بالسرعة القصوى، وهو أحد أشكال الضمان الاجتماعي وآلية من آليات الحفاظ على استمرارية الإنتاج الزراعي وتعويض الخسائر الناتجة عن أضرار المخاطر والكوارث المناخية والطبيعية كما ويعد التأمين الزراعي إحدى أدوات إدارة المخاطر الفعالة وهو الذي يرسخ فكرة التكافل ويدخل ضمن سياق الحماية الاجتماعية.

معرض Hi Tech يطلق فعالياته و«سيريتل» تشارك برعايته للمرة التاسعة

من أهم المعارض المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الوطن

أكدت شركة «سيريتل» في بيان صحفي خلال افتتاح معرض Hi Tech لعام ٢٠٢٣ أن مشاركتها للمرة التاسعة لوزارة الاتصالات والتقانة برعاية المعرض الذي انطلقت أعماله أمس ويستمر حتى ١١ حزيران الجاري على أرض مدينة المعارض بدمشق، تأتي انطلاقاً من إيمانها بأهمية دعم المعارض التي تساهم في مواكبة التطور التكنولوجي.

وبينت الشركة أن المعرض يعد من أهم المعارض المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سورية لأنه يطرح أحدث وأهم النُّظم والبرمجيات والتطبيقات الخاصة بالحواسب والهواتف الذكية، كما يجمع العديد من الشركات التقنية والمعلوماتية وشركات الاتصالات في سورية.

وأوضح البيان أنه استمراراً لسعي الشركة لتقديم ما يخدم زبائنها ويلبي احتياجاتهم، تأتي مشاركتها في المعرض من خلال جناحها B4 Hall 26 الذي تقدم من خلاله العديد من المسابقات والجوائز لزوّارها، إضافة لتعريفهم بكل ما هو جديد فيما يخص خدمة «سيريتل كاش» التي تجعل عمليات الدفع أكثر سهولة وأماناً، كما تم تعريف الزوّار بجديد تطبيق «أقرب إليك» والإجابة عن استفساراتهم المتعددة.

وأشارت الشركة إلى أنها ستبقى كما كانت وتسعى جاهدة لتقديم كل ما يساهم في مواكبة التطور الرقمي في مجتمعنا.